

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكادمي)

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات التمويل والبنوك

دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر (2006-2014)

إعداد الطالب(ة):

بعزيز نوال

تاريخ المناقشة: 2016/05/28

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة المسيلة	أقديد الياقوت
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	د. سنوسي علي
ممتحنا	جامعة المسيلة	أ. لعميد نور الهدى

السنة الجامعية: 2015-2016

شكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ النمل/19

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم و الصلاة و السلام على اشرف الأنبياء و المرسلين

سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخاص الشكر وأسمى عبارات العرفان إلى

الأستاذ محمد العيد ختيم الذي سخر وقته وجهده في متابعة هذا البحث

من أوله إلى آخره، فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا

على إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب الفضيلة السادة الأستاذات أعضاء لجنة

المناقشة على قراءة ومناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة.

وفي الأخير أقدم عبارات الشكر و التقدير إلى كل من قدم لي يد العون

من قريب أو بعد.

أهدي ثمرتي عاشقاً مع

أهدي ثمرة بحثي هذا إلى من قال فيهما عزوجل وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيراً
إلى من لعشقتها تسجد كلماتي ولو كان السجود لغير الله لسجدت إكراماً لها، إلى بهجة
قلبي التي غمرتني بحنانها وأحاطتني بسياج حبها وغرست في نفسي بذور الخير لكل الناس.

إلى من لونت عمري بجمالها وعجز اللسان عن وصف جميلها وسهرت وضحت
براحتها حتى تراني مرتاحة إلى مصدر الأمان، ومزيلة الأحزان إلى من تحت قدميها
جنة الرحمان "أمي الحبيبة" إلى الذي أفنى حياته جداً وكلاً لتربيتي وتعليمي
إلى سندي الروحي إلى من رافقني في مشواري إلى قدوتي والشمعة التي احترقت
لتنير دربي "أبي"

إلى من ذقت في كنفهم طعم السعادة إلى نجومي
وأزهاري البهية أخويا هشام وخالد والي جميع أخوتي
إلى صديقات العمر إلى من قضيت معهم أحلى أيام عمري
حميدة، إمان، عايدة، أسماء أمال"

إلى دفعة تخرج 2016 بكلية الاقتصاد جامعة محمد بوضياف ولاية المسيلة

كما أدين بالشكر إلى من قدم لي يد العون في هذه الرحلة العلمية

الشاقة و الممتعة.

"اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علماً"



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرهان

اهداء

فهرس المحتويات

أ-ه مقدمة

الفصل الأول مدخل عام لسياسة المالية

7	تمهيد.....
8	المبحث الأول: مفهوم و تطور السياسة المالية.....
8	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....
9	المطلب الثاني: التطور الفكري لسياسة المالية.....
12	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.....
12	المطلب الأول: السياسة الإنفاقية.....
15	المطلب الثاني: السياسة الضريبية.....
18	المطلب الثالث: الموازنة العامة.....
20	المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية.....
20	المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
21	المطلب الثاني: المالية و دورها في التنمية الاقتصادية.....
23	المطلب الثالث: السياسة المالية و دورها في تخصيص الموارد.....
25	خلاصة.....

الفصل الثاني الاطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

27	تمهيد.....
28	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي والنظريات المفسرة له.....
28	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....
31	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
39	المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.....
39	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
42	المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
46	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي ومخاطره.....
46	المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشرة.....
50	المطلب الثاني: المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر.....
53	خلاصة.....

الفصل الثالث دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

55	تمهيد.....
56	المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.....
56	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
61	المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
62	المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
62	المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر في الجزائر.....
65	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	68
المطلب الأول: الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر... ..	68
المطلب الثاني : الإنفاق العام و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	71
.....خلاصة.....	75
..... خاتمة	77
..... قائمة المصادر والمراجع	81

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	دورة حياة المنتج الدولي	37
(1-3)	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2006-2014)	63
(2-3)	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر صادرة إلى الجزائر للفترة (2006-2014)	64
(3-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2006-2014)	74

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
34	مصادر التمييز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسية	(1-2)
36	العوامل الشرطية والدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية	(2-2)
62	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2006-2014 (بالمليون دولار أمريكي).	(1-3)
64	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر للفترة 2006-2010 (بالمليون دولار أمريكي).	(2-3)
56	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الفترة (2006-2014).	(3-3)
67	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الفترة (2006-2014).	(4-3)
73	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2006-2014).	(5-3)



مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لِماله من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولِماله من تأثير على عدة متغيرات اقتصادية . والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أكبر قدر من هذه الاستثمارات. وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارات لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية والمساعدة على تحفيز وجذب هذا النوع من الاستثمارات. وجزائر من بين الدول النامية والتي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات من هذا النوع من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستثمارات .

وتعتبر السياسة المالية من بين هذه الوسائل التي تستخدم من أجل تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتستحوذ السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك لأنها تستطع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني.

ويتمثل دور السياسة المالية في تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، ويبرز دور السياسة الإنفاقية في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيئ مناخ استثماري ملائم، ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم

إشكالية الدراسة :

على ضوء ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي. هل ساهمت السياسة المالية المتبعة في الجزائر إلى جذب الإستثمار لأجنبي المباشر؟

مقدمة عامة

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم السياسة المالية ؟
- ماذا نعني بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- فيما يكمن دور السياسة المالية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة:

- السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة التأثير على النشاط الإقتصادي.
- الإستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور.
- يمكن الاعتماد علي السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي من خلال تهيئة البنية التحتية بالإضافة الي منح الحوافز الضريبية.

اهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في محاولة استغلال أدوات السياسة المالية علي أرض الواقع من اجل تهيأت مناخ استثماري جذاب لإستثمارات الأجنبية وكذا السبل الكفيلة.
- للإستفادة من هذه الإستثمارات في ترقية وتطوير الاقتصاد الوطني الجزائري لمستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة ، من اجل التنمية المستدامة.

اهداف الدراسة :

- تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر اهمها :
- التعرف على السياسة المالية وادواتها .
 - تحديد مفاهيم الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وكذا اثاره ومخاطره .
 - التعرف على الدور الذي تلعبه ادوات السياسة المالية في جذب الإستثمارات الأجنبية وذلك في ظل مناخ استثماري جزائري.

اسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل ،نذكر منها :

- المكانة التي حضيت بها السياسة المالية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية من خلال نجاعة استخدام أدواتها بطريقة جيدة ومضبوطة.
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني ،وذلك من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في توضيح الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة المناخ الاستثماري من خلال ادوات السياسة المالية المنتهجة بنوعها الإنفاقي والضريبي.
- الميول الشخصي والرغبة في دراسة هذا الموضوع.

حدود الدراسة :

تناولنا موضوع الدراسة خلالالفترة الزمنية من 2006-2014، أمافيما يخصحدودها المكانية فالدراسةانصببت على الدولة الجزائرية وذلك بعد تبنيها سياسة الانفتاح وتحسين البيئة الإستثمار المحلي وترقية الإستثمار الأجنبي وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي للإستثمار .

منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وحتى نتمكن من الإلمام بجميع جوانبه فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف وتحليل الظاهرة بمجملها من خلال التعرض لطبيعتها ، وخصائصها وأبعادها والعوامل المؤثرة فيها ،وكذا تحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بالإستثمار.

الدراسات السابقة:

مقدمة عامة

- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وتوصلت الى ان نفقات التسيير هي المسؤولة عن إحداث التغيرات الحاصلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهي ذات تأثير ضعيف مقارنة بنفقات التجهيز ما يعني أنه على الجزائر أن تخصص اعتمادات أكبر للإنفاق الخاص بالتجهيز، ولن تهتم بتهيئة البنية التحتية أمام المستثمر لأجنبي، اما تونس فنفقات التجهيز هي المسؤولة عن احداث التغيرات الحاصلة في جذب الإستثمار لأجنبي المباشر وهذات الاثر المباشر، وهذا الأمر لا يعني اغفال تأثير نفقات التسيير التي تساعد هي الأخرى في تحسين مناخ الاستثمار.

- درواسي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2004) اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، حيث تناول فيها مدى تمكن السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار الإقتصادي وتحقيق التوازن الإقتصادي العام، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام الأكثر رشداً والاقطاع العام الأكثر جدوى والتجارة الخارجية الأكبر ربحاً والموازنة الأكثر شفافية يمكن أن تحقق مجتمعة التوازن الاقتصادي.

- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، تناول فيها تحليل دور مختلف الحوافز الممنوحة ومدى مساهمتها في جذب الإستثمارات في البلدان المضيفة لها وما يمكن أن تحدته من تأثيرات إيجابية، على النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الإقتصاد العالمي بوجه عام، وتوصل إلى أن بلدان المغرب العربي تعاني الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية، التي تحول دون حصولها على تدفقات من الإستثمارات الأجنبية تتوافق

مقدمة عامة

والإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة في هذه البلدان ولتثمين هذه الإمكانيات وتحويلها إلى نقاط قوة يتعين على هذه الدول تطبيق السياسات المناسبة.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول: حيث تناولنا في الفصل الأول مدخل عام للسياسة المالية ، وبتطرق الى مفهوم وتطور السياسة المالية أولا، ثم ادوات السياسة المالية ثانيا والأخير تناولنا اهداف السياسة المالية.

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك في ثلاث عناصر أولهما مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، ثم التطرق الى أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته ، وأخيرا تناولنا اثار ومخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر.

في الأخير الفصل الثالث الذي حاولنا فيه معرفة دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر بالاعتماد على ثلاث عناصر تمثلت اساسا فيمناخ الاستثمار في الجزائر وكذا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر واخيرا دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.



الفصل الأول

مدخل عام للسياسة المالية

تمهيد:

تلعب السياسات المالية دورا في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي، إذا يرى الكنزيون السياسة المالية هي سياسة ذات فعالية عالية بحيث تمثل مكانة مهمة حسب رأي الكنزيين، في تحقيق أهدافها معتمدة بذلك على أدواتها التي تستطيع أن تكيفها حتى يمكن أن تؤثر في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ولا شك أن المنتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور والمدارس الاقتصادية نلاحظ ذلك الاختلاف الشاسع الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى. ومنذ ذلك العهد أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية.

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفقاً للأهداف الداخلية التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظراً لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية:

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية نذكر منها:

تعريف 1: "مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"¹.

تعريف 2: "الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها، وتدبير وسائل تمويلها"².

تعريف 3: "إن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى"³.

ومن خلال التعاريف السابقة نجد التعريف الشامل كما يلي:

إن السياسة هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة علاوة على الفروق العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة

¹ حمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، ط1، دار المسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2000، ص 182.

² هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة و السياسة، جزء 2، الموازنة العامة السياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1980، ص 118.

³ محمد سليمان سلامة، الإدارة المالية العامة، ط1، دار المعترف للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 223 - 224.

التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لأحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصادي الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

المطلب الثاني: التطور الفكري لسياسة المالية:

أولاً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

وجه الاقتصاديون الكلاسيكيون مجموعة من أفكار دراسة موضوع المالية العامة وكذلك لتأثرهم بمبدأ الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة الأفراد.

ومن الأفكار التي سادت عند الكلاسيك هي:

الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل التام دائماً حيث تكون جميع مواد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، وبالتالي كان إيمانهم مبدأ حيادية السياسة المالية وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي جعلت من حرية الاقتصادية مبدأ أساسياً لها من المذهب الحر عدة نتائج أهمها!:

- إن وظيفة الدولة تنحصر في توفير فقط الأمن والحماية والعدالة والدفاع والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)، دار النيل العربية، مصر، 2003، ص 236.

- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة وهو مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة (الإنفاق لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك).

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال اليد الخفية.

ورفض الكلاسيك اللجوء إلى العجز الموازي أو اللجوء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في حالات استثنائية، وفي أضيق الحدود مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن، لأن العجز الموازي يخصص النفقات الاستهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة مما يؤدي إلى حدوث تضخم ويعني الفائض في الموازنة بالنسبة للكلاسيكيين إن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر ما تحتاجه وبذلك يمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في ثلاث نقاط وهي¹:

1- تحديد وحصر أوجه الإنفاق العام.

2- ضرورة تحديد مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.

3- الإلزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكينزي:

لقد أوضح كينز عدم جدوى اليد الخفية وأكد وجود كثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، بل أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحة الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس دائماً بالرجل الرشيد الذي افترضه الاقتصاديات الكلاسيك، وما دام الأمر كذلك فإن الدولة (القطاع العام)، قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشداً من الفرد (القطاع الخاص) والدولة ليست بطبيعتها أقل إنتاجية من القطاع الخاص، والدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع، وهنا يلقي كينز

¹حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 26.

على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة اقتصادية بصفة عامة ومالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات وأفاق زملاء هانستو تلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية وغيرها¹.

ثالثاً: السياسة المالية في الفكر المعاصر:

إن الخطوات الأولى لتطور أسس المالية في الفكر المعاصر هو فهم صادق للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي.

لذلك فإن الجهود لتطور أسس السياسات المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن نتجه نحو صياغة المالية الوظيفية بأسس أكثر عمقا وأسس عملية سلمية بحيث توجه كافة أدوات السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوبة، ومسترشدة بتشخيص علمي للتأثير على المتغيرات كل من منحى العرض الكلي (ليس الطلب الكلي فقط أو العرض الكلي فقط) التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية في كل دولة على حدة².

¹ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 23.

² مرجع نفسه، ص 35.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، نستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال استعمالها، لنفقات العامة، السياسة الضريبية، الموازنة العامة، لأجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية وسنتناول في هذا المبحث الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية:

أولاً: تعريف النفقة العامة: النفقة العامة عبارة عن "مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزائنها بقصد إشباع حاجة عامة لتحقيق أهدافها¹. ويتضح من هذا التعريف أن النفقة العامة تتكون من 3 عناصر التي تتمثل في الأركان التالية:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- صور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة.
- أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

ثانياً: أنواع النفقات العامة:

ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي²:

1- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها:

حيث تقسم النفقات العامة وفق لهذا الأساس إلى ما يلي:

- نفقات عادية: هي تلك التي تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة أي كل سنة مالية ومن أمثلتها مرتبات العاملين.
- نفقات غير عادية: تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مكافحة وباء طارئ.

¹ جهاد سعيد حسانة، علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق العلمي، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 29.

² نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشابي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 37.

2- تقسيم النفقات من حيث طبيعتها:

تقسم النفقات من حيث طبيعتها إلى¹:

- **نفقات حقيقية:** وهي تلك النفقات التي تحصل الدولة من ورائها على معاوضة أي خدمة أو سلعة كمرتبات المواطنين، أو أجور الموردين .

- **نفقات الناقل أو المحولة:** وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس دائماً اقتصادية مثالها الإعانات الاجتماعية أو إعانات البطالة، فالنفقات التحويلية تقود إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع دون أن تلزم المستفيد بتقديم أي سلع أو خدمة للسلطات العامة وهذا يعني أن النفقات التحويلية لا تقود إلى تغيير متدفق الدخل الإجمالي بل تكتفي بنقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية ميسورة إلى فئة أخرى معوزة لهذا يطلق عليها بالناقلة.

3- تقسيم النفقات حسب وظيفة الدولة:

وتقسم النفقات العامة وفقاً للوظائف الأساسية للدولة وهي²:

- **النفقات الجارية:** وتعرف بالنفقات التسيير وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وتتمثل في دفع الأجور للعمال الموظفين ومعارف الصيانة ويمكن أن تشمل كذلك النفقات إدارية ونفقات اقتصادية واجتماعية.

- **النفقات الاستثمارية:** يقصد بها النفقات التي تخص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع ويمكن أن تكون في شكل الاستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية وكل النفقات الرأسمالية وكذا أقل النفقات التي تنفق من أجل زيادة المخزون على السلع.

¹ مجيد عبد العبيدي، اقتصادي المالية العامة، ط1، دار و وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 64.

² السيد عبد المولي، المالية العامة دراسة للاقتصاد العام، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1978، ص 4.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للدولة والتي تترتب عليها آثار اقتصادية هامة، تتمثل فيما يلي¹:

1- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل: ويظهر هذا التأخير من خلال التدخل في توزيع الدخل الأولي.

التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

2- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني: يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.

3- أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي: إن زيادة الإنفاق العام الاستثماري ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار.

4- الأثر على الادخار الوطني: إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج تكون نفس النتائج عند ما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني.

مما سبق يتضح أن إذا ازداد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالباً على الادخار الوطني و العكس بالعكس.

5- الأثر على الإنتاج: ويميز في آثار الإنفاق العام على الإنتاج بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات على طريق التأخير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد وحيلولته دون قصوره أو تقلب مستواه وفيما يتعلق بالمدى الطويل تختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا بطبيعة هذا الإنفاق².

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حمالة الجزائر (1990- 2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 172- 173.

² محمد الصغير بعلي، و يسرى أبو العلاء المالية العامة، دار العلوم، عنابة، ص 39.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية.

أولاً: تعريف الضريبية:

الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع¹.

ثانياً: القواعد الأساسية للضريبة: و تتمثل فيما يلي²:

1- قاعدة العدالة و المساواة في المقدرة: وتنطلق هذه القاعدة من القدرة المالية التكلفة لدافع الضريبة (المكلف). في المساهمة في الأعباء العامة، بحيث تكون مساهمة أعضاء الجماعة في الأعباء العامة متناسبة مع دخولهم، فمن يحصل على دخل وافر، يحصل بمقابل على حماية الدولة له ولدخوله فعليه أن يساهم في نفقات الدولة بقسط أكبر وأوفر، مما يساهم به المكلف الذي لا يحصل إلا على دخل قليل، ومن لا دخل له يعفى من دفع الضريبة ولقد أخذت أغلب التشريعات الضريبية المعاصرة بفكرة قاعدة العدالة وتطبيق الضريبة التصاعدية، وإقرار الإعفاءات العائلية والحد الأدنى من الدخل المعفي من الضريبة إلا صورة لمبدأ العدالة.

2- قاعدة الوضوح و اليقين: على أي ضريبة مفروضة، أن تكون واضحة معلومة حق العلم، من حيث مقدارها وموعد دفعها، وكيفية هذا الدفع، حتى تكون هذه الضريبة بعيدة عن التعسف وعن التجاوز، وبذلك لا يجوز للضريبة أن تكون مبهمة قابلة لتأويلات السلطة الإدارية وتحكمها.

3- قاعدة الملائمة: إن عملية فرض الضرائب وجبايتها يجب أن تكون في أوقات مناسبة وملائمة بالنسبة للممول، وتكون طريقة الدفع مريحة بالنسبة له، أي أنه من الضروري أن يكون موعد جباية الضرائب بعد الحصاد أي عند نهاية الموسم الزراعي أو بعد استلام المرتب الشهري بالنسبة للموظف، وتستقطع الضرائب بطريقة سهلة وبسيطة دون جهد أو تعب من قبل الممول.

¹ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2000، ص 112.

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص ص 158 - 159.

4- قاعدة الاقتصاد: المقصود بالاقتصاد هنا، أي الاقتصاد بنفقات الجباية بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلفون من الضرائب وما يدخل منها إلى الخزنة العامة في أقل مبلغ ممكن وهذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها، ونقل نفقاتها وتحصيلها. إن قاعدة الاقتصاد ليس من السهل دوماً تطبيقها فهنا ضرائب يستدعي جمعها عدد كبير من العاملين عليها وهذا يتطلب أعباء ونفقات مالية مرتفعة.

ثالثاً: الأهداف الضريبية:

و تتمثل فيما يلي¹:

1- الأهداف المالية الضريبية: الأهداف المالية من أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزانة الدولة، ومن هنا نشأة قاعدة وفرت حصيلة الضرائب، أي اتساع مطروح الضريبة بحيث يكون شاملاً لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعاً وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة، حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي، فالأمر مرتبط بالواقع بمستوى التطور الاقتصادي.

2- الأهداف الاجتماعية:

- تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة وذلك بمساهمة فرد في التكاليف والأعباء العامة حسب مقدرته التكلفة.

- الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروات وهذا بين المواطنين و ذلك بزيادة العبء عن ذوي الدخل المرتفعة وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن من ذوي الدخل المنخفضة عن طريق الضرائب المتصاعدة أو الإعفاء الكلي من الضرائب للذين لا يتجاوز دخلهم السقف المعين من الضريبة.

¹ فوزي عبد المنعم، المالية العامة و السياسة المالية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 204.

3- الأهداف الاقتصادية:

1. استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية: كثيرة تلك الدول التي تستخدم الضريبة كوسيلة لتشجيع قطاعات اقتصادية مثل قطاع السياحة أو الزراعة فقامت بإعفاء جزء من إيرادات بعض الصناعات المتطورة من الضريبة.
2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعتبر السياسة الضريبية ومن خلال النظام الضريبي ومن بين الأدوات الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية وعليه فإن دورها لا يقل أهمية عن دور السياسة الإنفاق العام في تحفز الطلب الكلي وتعزيز الإنتاج وذلك في ظل الركود الاقتصادي الموجود والمحتمل¹.
3. يحدث هذا من خلال تأثير السياسة الضريبية على الطلب الكلي من خلال التأثير المباشر على مستويات الاستهلاك والاستثمار عبر العديد من القنوات حيث تمثل الضريبة على الدخل إحدى هذه القنوات.

¹ فوزي عبد المنعم ، مرجع سابق، ص 205.

المطلب الثالث: الموازنة العامة.

أولاً: تعريف الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة على أنها "صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروفة فيها".¹

ثانياً: خصائص الموازنة العامة:

تتميز الموازنة العامة بمجموعة الخصائص من بينها نذكر:²

1. الموازنة العامة تقدير الإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة تتضمن الموازنة العامة للدولة توقعاً لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة على معايير التوقيع وتقدير، ونجاحها في تقليل هامش الخطأ وتقليص الفجوة بين التقدير والتوقيع ولا يمكن لمثل هذا التقدير للموازنة العامة أن يتم بمنأى عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

2. الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية: إن وجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة لا يكفي وحده لتكون أمام موازنة عامة للدولة بل لابد من أن يقترن هذا التقدير بموافقة من السلطة التشريعية.

3. الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة: تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة، خلال فترة زمنية قادمة هي السنة وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على وضع تقديرات لكل دخل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، الأمر الذي يضيف عليها خصائص قانونية وإدارية وسياسية تتعكس بشكل واضح فيما يتطلبه من إجراءات وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس.

¹ هيثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، 2015، ص 70.

² طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار هناء للنشر و التوزيع، عمان، ص 158.

ثالثاً: مبادئ الموازنة العامة.

هناك مجموعة من المبادئ التي تحكم الموازنة العامة والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي¹.

1- مبدأ السنوية: يقصد بمبدأ سنوية الموازنة أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة ويكون لكل سنة فإن ذلك يؤدي موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة.

2- مبدأ الوحدة: بمعنى مبدأ الوحدة الموازنة أن تزد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن وثيقة واحدة، فلا تنظم الدولة سوى موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات والإيرادات مهما اختلفت مصادرها و تعددت المؤسسات والهيئات العامة تقتضيها تنظيم الدولة الإداري.

3- مبدأ الشمول (العمومية): يقصد به أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها وإيراداتها مهما قل شأنها ودون إخفاء.

4- مبدأ عدم التخصيص: يقضي هذا المبدأ بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص قائمة واحدة تقابلها قائمة نفقات المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

5- مبدأ التوازن: ويقصد تساوي كل من إيرادات ونفقات الدولة وقد كان في الفكر المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة ولكن تطور دور الدولة حديثاً الذي له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الاقتصادي العام ولا يقتصر على التوازن الذي له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الاقتصادي العام ولا يقتصر على التوازن الحسابي وهذه الأخيرة تسخر لخدمة الصالح العام وبالتالي فالميزانية العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن ومنه التضحية بالتوازن الحسابي للميزانية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني.

¹ جهاد سعيد خصاونة، مرجع سابق، ص 318.

المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تسعى إلى تحقيق أهداف تؤثر بها على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك بتكثيف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع، لذلك تتعدد أهداف السياسة المالية وتتشابك في إطار المجتمع الاقتصادي. وبناء على ذلك فهي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد.

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

أولاً: تعريف الاستقرار الاقتصادي:

وهو التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدلات نمو حقيقي في الناتج القومي¹.

ثانياً: السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تساهم السياسة المالية في المحافظة على النشاط الاقتصادي في الدولة، خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج وتكون النتائج ناجحة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية، ليس من الناحية النظرية فقط بل أيضاً من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها فائض أو عجز، ومن هنا بإمكاننا أن نتبع السياسات المالية التالية²:

1. السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالحجز:

¹ سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 162.

² طارق الحاج، مرجع سابق، ص 202.

توضح السياسة المالية كي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة كالزيادة في الإنتاج والعمالة والدخل.... الخ، وبما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية متفاوتة، كان لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

فبإمكانها مثلا أن تتبع السياسات المالية التالية:

- 1- التوسع في النفقات العامة.
 - 2- التسريع في سداد جزء من القروض العامة.
 - 3- تخفيض الإيرادات الضريبية.
2. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل الفائض:

يوجد أكثر من أسلوب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية منها:

- 1- زيادة الإيرادات الضريبية: وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة وقت التضخم الاقتصادي، وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا نقع في المحذور، لأن المتأثر من ذلك سيكون أصحاب الدخل المتدنية وليس أصحاب الدخل المرتفعة.
- 2- التوسع في إصدار القروض العامة: والأفضل أن يكون الاقتراض اختياري من قبل الجمهور، وبإمكان الدولة أيضا أن تتبع أسلوب الاقتراض الإجباري.
- 3- الحد من الائتمان المصرفي: وذلك للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة وبالتالي حجم الاستثمار.

المطلب الثاني: المالية و دورها في التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي والمستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده.

بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال¹.

ثانياً: السياسة المالية في التنمية الاقتصادية.

تلعب السياسة المالية دوراً إيجابياً لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، لذلك تسعى الدولة لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية.

فبالنسبة لاستثمار القطاع الخاص، الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال، على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

وفيما يتعلق باستثمارات الدولة فمصادر التمويل هي²:

1. **مدخرات الدولة:** والمتمثلة في صافي نشاط والمؤسسات التي تمثلها الدولة.
2. **فائض الموازنة الجارية للخدمات:** وذلك بإيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات الجارية للخدمات وتخفيض الاستخدامات الجارية من خلال:

1- زيادة الإيرادات الضريبية.

2- التقشف الحكومي.

3- تجنب التهرب الضريبي و تحصيل المستحقات الضريبية.

4- زيادة سعر الضرائب الحالية.

¹ باتر محمد علي ورودم، مخاطر العولة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 140.

² طارق الحاج، مرجع سابق، ص 203.

5- فرض ضرائب جديدة.

المطلب الثالث: السياسة المالية و دورها في تخصيص الموارد.

أولاً: تعريف تخصيص الموارد: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد والمجتمع¹.

ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.
- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ثانياً: إجراءات السياسة المالية لإعادة تخفيض الموارد:

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوعيتها إلى المجالات التي تتفق

وهيكل الأهداف والأولويات الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين

والمستهلكين²:

1.المنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كالحوافز المالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة.
- الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تحديدها.

¹ كمال حشيش، أحوال المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984، ص 42.

² درواسي مسعود، مرجع سابق، ص ص 86 - 87 .

- تقدم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صفوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

2- المستهلكين:

قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكين بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين.

تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار في الجانبين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية مثل إعانة الاستغلال).

في الأخير خلص إلى أن السياسة المالية تلعب دور إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج.

خلاصة:

من خلال تعرضنا لهذا الفصل الذي يشمل مفاهيم عامة حول السياسة المالية، وتبين أدواتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والضريبية والموازنة العامة المفروضة من السلطات المالية، التي تعتمد عليها للتدخل والتحكم في توجيه مختلف قطاعاتها، ومدى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية ففي النظام الاشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في حين نتجه في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الاستقرار لأن تدخل الدول في هذا النظام أقل منه نوعا ما في النظام الأول غير أنه يمكن القول أن السياسة المالية في كلا النظامين وجهان لعملة واحدة وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.



الفصل الثاني

الاطار النظري للإستثمار
الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية، وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية.

يعود السر في بروزه إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، غير أنه بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لأجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي والنظريات المفسرة له.

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

المبحث الثالث: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي .

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي والنظريات المفسرة له

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الدولية نظراً لما يعود به على الاقتصاديات المضيفة، بحيث نسعى من خلال هذا المبحث إلى الوقوف على تبيين مفهوم الاستثمار الأجنبي و النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم عديدة و متنوعة نذكر منها:

التعريف 01: تعريف منظمة التجارة العالمية (w.t.o): فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أموالاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها¹.

التعريف 02: تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): هو المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة، ويتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية، والعقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج²، أي يركز الصندوق على المعاملات التي تهدف إلى تثبيت واستمرارية وديمومة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها وتوسعها.

التعريف 03: هو كل استثمار من خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء الهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجل طويلة الأجل³.

¹ يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، جامعة سعد دحلب، البلدة، جوان 2008، ص 163.

² يسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص 58.

³ فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 23.

التعريف 04: هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس تحول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) وإلى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة¹.

ومن التعاريف السابقة نجد أن التعريف الشامل كما يلي:

على أنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود، والمتمثل في استخدام المدخرات خارج الإطار الجغرافي للدولة وحدودها الإقليمية، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية إلى دولة أجنبية بهدف جذب الأرباح وتعظيم المنافع المحققة².

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص نذكر منها:

* يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر، وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية لتحويل الأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافر³.

¹ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 98.

² سعدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 72.

³ فريد النجار، مرجع سابق، ص 21.

* نتيجة الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنباً لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة، وتعتبر المكسيك والبرازيل ذات مستقبل للاستثمار الدولي لسعة أسواقها وقربها من أمريكا الشمالية¹.

* من خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تكمل الادخار المحلي وترفع من حجمه وتوجهه التوجيه الأمثل لخدمة الدورة الاقتصادية.

* ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية، وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة².

* وسيلة تمويل دولية طويلة المدى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى ، فقد (يستطيع أي اقتصاد قومي في المدى القصير أن يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية في شراء ما يحتاج إليه من سلع مستوردة، أما في المدى الطويل فلا بد لهذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج)³، ولن تتوفر الدولة قدرة البيع (الصادرات) إلا بتوليدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

* يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي تحقق أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

* كذلك اعتمد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية، وتتراوح نسبة عتبة السلطة بين 10% و 100% فإذا كانت النسبة أقل من 10% فهذا تسجل محاسبيا على أنها استثمار في المحفظة استثمار أجنبي غير

¹ فريد النجار، مرجع سابق، ص 21.

² دريد كامل آل شيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، الطبعة العربية، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 50.

³ حسين عمر، الاستثمار والعملية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص 165.

مباشر، وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: النظرية الكلاسيكية.

إن الاقتصاديين الكلاسيك دافعوا عن الحرية الاقتصادية في المجال التجاري الخارجي وقد بنوا دفاعهم عن هذه الحرية على ان إتباع السياسة التجارية يمكن أن يؤدي بكل بلد من البلدان إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع. و هكذا تستطيع كل دولة أن تنتج لنفسها ولغيرها من الدول فالحرية النسبية سوف يزيد الرفاهية الاقتصادية، ومن وجهة نظر هذه النظرية حسب عبد السلام أبو قحف، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استغلال الإمكانيات المحلية للدول المضيفة لحصد أكبر فائدة من العوائد التي تدرها رؤوس الأموال الموظفة².

تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات هي:

الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر القليل لتأخذ أكبر فائدة، كما أنها تقوم بتحويل كامل أرباحها إلى خارج الحدود أي استثمارها في الدول المضيفة ، وهذا استغلال لإمكانيات البلد لكن هذه الشركات لا تستقدم معها إلا التكنولوجيا المستهلكة في بلدانها الأصلية وتحفظ بتقنيات الإنتاج الحديثة في أوطانها في إطار اختيار التكنولوجيا، كما يعيب عن الاستثمار الأجنبي المباشر الميل إلى إنتاج المواد الاستهلاكية بدل الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية مما يجعل البلد المضيف بلدا استهلاكيا، وبالتالي ربط التبعية إلى العالم الخارجي وإلى هذه الشركات بالخصوص، لأن اقتصاديات هذه البلدان تتحول إلى اقتصاديات استهلاكية³.

¹ Chaunais françois 'la mondialisation du capital , édition Syros, collection alternatives économiques, paris, 1994, p 43.

² نشأت عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص40.

³ عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، ط1، مكتبة جسس العصرية، لبنان، 2013، ص 52.

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

ثانياً: نظرية عدم كمال السوق.

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضاً أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات متعددة الجنسية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والوظيفية متمثلة في توفر الموارد المالية، التكنولوجيا والمهارات الإدارية، إن إيمان الشركات الأجنبية بهذا التفوق على الشركات الوطنية يعتبر بمثابة أحد الدوافع الأساسية التي تقف وراء قيام الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار في الدول النامية مع تفضيل التملك المطلق لمشاريع الاستثمار لتمكينها من الاستغلال الأحسن لنقاط قوتها.

ومما سبق وحسب نظرية عدم كمال السوق فإن انتقال الشركات متعددة الجنسيات من الاستثمار في الدولة الأم إلى الاستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية¹:

- 1- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركات الوطنية أو (الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.
- 2- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية... الخ متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 394.

3- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير، بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.

4- تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجياً.

5- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والتي قد تنشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

6- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية، ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

7- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات، والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات كمال السوق في الدول المضيفة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول رقم (1-2).

ومن بين الانتقادات التي وجهت لنظرية كمال السوق هي:

* افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الغرض الاستثماري الأجنبي في الدول المضيفة، ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.

* افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار¹.

¹ نشأت عبد العال، مرجع سابق، ص 217.

الجدول رقم (1-2): مصادر التمييز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات.



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 396.

ثالثاً: نظرية الموقع

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الإنتاج والتسويق الإدارية، بالإضافة إلى عوامل أخرى وهي¹:

- 1- عوامل مرتبطة بحجم السوق و نموه: مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونموه، وكذا درجة المنافسة، ومدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.
- 2- عوامل مرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من الموارد، مدى توافر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها، مدى توافر تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- 3- عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنى التحتية، بالإضافة إلى الإغراءات والامتيازات والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب.
- 4- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، حرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، والموقع الجغرافي... إلخ.

رابعاً: نظرية الموقع المعدلة.

تعود هذه النظرية إلى كل من روبوك و سيموندس (Robock, Simmonds)، وتعتبر كإمتداد لنظرية الموقع، فهي تهتم بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية للأعمال بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات والمنتج، ونظم الاتصال والنقل والدول كعوامل مؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتخلص هذه النظرية إلى

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 403.

أن الاستثمارات الأجنبية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، فمنها الشرطية والدافعة والحاكمة. كما يوضحه الجدول التالي¹:

جدول رقم (2-2): العوامل الشرطية والدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية	
العوامل الشرطية	أمثلة
أ- خصائص المنتج/ السلعة (product- Specific)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة الحداثة، جودة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة، (الفنية المالية و البشرية) خصائص العملية الإنتاجية.
ب- الخصائص، الميزة للدولة المضيفة (country-specific)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري (tech-cultural) خصائص بيئة السياسة الاقتصادية.
ج- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والأفراد والتجارة الدولية.
العوامل الدافعة	
أ- الخصائص المميزة للشركة (firm-specific)	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب- المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على منافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	
أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسة الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
ب- الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع وتصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج- العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

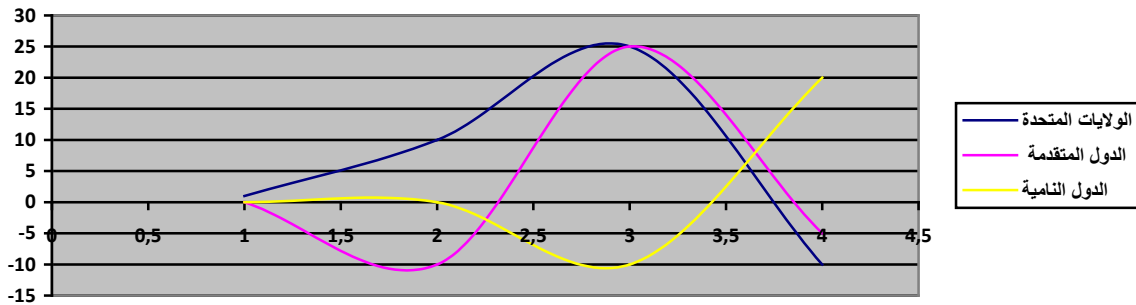
المصدر: سعيدي يحيى ، مرجع سابق، ص163.

¹ سعيدي يحيى، مرجع سابق، ص 162.

خامسا: نظرية دورة حياة المنتج.

لقد قامت هذه النظرية على إنقاذ عيوب النظرية السابقة، وكان من رواد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي "ريموند فرنون" عام 1996 حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، والذي يعتبر تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر، كما ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا دفاعيا بقصد حماية أسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة، كما أنها تفسر المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الأمريكية في الخارج بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية والإبداعات.

الشكل رقم (1.2): دورة حياة المنتج الدولي.



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي - مرجع سابق - ص 401

من خلال الشكل (1.2) يتضح لنا أن هناك مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج الدولي منذ طرحه في السوق إلى تستطيع الدول النامية إنتاجه وتصديره وهي¹:

المرحلة الأولى: تبدأ المرحلة الأولى عندما تتوفر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول المخترعة تتميز بإحدى الميزات التي تمكنها من إنتاج منتج جديد، حيث نجد من بين هذه

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 401.

الشروط توفر اليد العاملة المؤهلة (العلماء والخبراء) ورؤوس الأموال الكافية بالإضافة إلى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رفعة السوق الداخلي.

ففي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الدولي يفوق مستوى الطلب المحلي، هذا ما يدفع الشركات المنتجة إلى محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير هذا الفائض من المنتج إليها.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تبدأ عملية التوسع الحقيقي بحيث يتم تسويق المنتج في أغلب الأسواق العالمية، نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الأجانب على هذا المنتج، وهذا ما ينجم عنه تحقيق أرباح طائلة.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة تبدأ الدول المتقدمة الأخرى بإنتاج هذا المنتج أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية وذلك نتيجة ظهور منافسين جدد حيث يتم اختيار هذه الدول على أساس توفر تكاليف إنتاج أقل.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة، حيث تبدأ صادرات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرة الشركات الأم على الاستمرار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الأخرى، ومنه تبدأ دول الشركات الأصلية في استيراد نفس السلع من الدول الأخرى.

ولقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات منها: صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى- غير الدول صاحبة المنتج- أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة الرولز رويس¹.

¹ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 403.

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

بعد التطرق إلى أهم الإشكاليات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في صعوبة إعطاء مفهوم موحد بالإضافة إلى مختلف التفسيرات النظرية له، سيتم التعرف فيما يأتي إلى أهم التفاصيل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في مختلف أشكاله والمحددات المتحركة في استقطابه.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد سبق وأن ذكرنا عند تحديدنا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أن ملكية المشروع يمكن أن تكون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى:

1- استثمارات مشتركة.

2- استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

3- الشركات المتعددة الجنسيات.

4- مشروعات أو عمليات التجميع.

أولاً: الاستثمار المشترك:

وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تتدرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية¹.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، شركائها- تداعياتها- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص184.

ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية¹:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي، بممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي تحويل هذه الشركات إلى شركة استثمار مشترك في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع².

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الإشارة هنا إلى اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حق المراقبة وبلوغ عتبة الملكية دون التدخل من الدولة المضيفة. وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل³.

إذ تتخوف كثير الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب معه التبعية الاقتصادية، والهيمنة على القرار السياسي للبلاد.

¹ سعدي يحي، مرجع سابق، ص78.

² عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص35.

³ بوكبوس سعدون، أهمية التسويق الدولي في النشاط التسويقي للمؤسسة، مجلة جديد الاقتصاد، ملحقة دالي ابراهيم للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد1، ديسمبر 2006، ص50.

وتدخل الشركات متعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية¹:

- بناء مشروع جديد تماما.
- شراء مشروع قائم بالفعل.
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، ويجري ذلك إذا كانت شركة الدولة تملك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

ثالثا: الشركات متعددة الجنسيات:

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بان الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات شيان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة، وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، أو ما يسمى بعبارة القوميات ومن أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة².

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص اقتصادية هامة منها: كبر حجم هذه المؤسسات، تنوع المنتجات، التنوع في النشاط، الجغرافي، تركيز الإدارة العليا، التفوق التكنولوجي³.

¹ طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص170/169.

² ماجد احمد عطا الله، مرجع سابق، ص103.

³ عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص48.

رابعاً: مشروعات أو عمليات التجميع.

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً). لتجمعها لتصبح منتج نهائي، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة، أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدقق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

ومشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي، ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة لهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع، سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني¹.

المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تسمية محددات مفردتها محدد مصدرها حدد، بمعنى عملية أخذ موقف عادة جازم وقاطع في قرارها ، وعند إسقاط المعنى السابق على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نجدتها تفيد الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج.

وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها.

أولاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

1- المحددات السياسية:

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك الظروف

¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات والاشكال المختلفة لاستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق، ص20.

الإقليمية العالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار، وقد أوضح basi في 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية¹.

كذلك توصلت دراسة كل من schneider and trey في 1985 التي شملت دولة نامية وذلك في السنوات 1980، 1979، 1976 متغيرات اقتصادية وسياسية، أكدت أن الخطر السياسي يأتي في المرتبة الخامسة، فالاستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن وجود نظام ديموقراطي يحترم الإرادة.

2- المحددات الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي²:

أ- **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح نستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقياس عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشر للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية، فإذا كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي مرتفع هذا يؤدي للمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات وبارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق كما يعتبره محدد حجم السوق واحتمالات النمو محدد مهم في جذب وتدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف.

¹ عبد الكريم كاكى، مرجع سابق، ص 71.

² مرجع نفسه، ص 72.

ب- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيد عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج). وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المغلقة، التي بطبعها تضع قيود على حركة التبادل الدولي والتجاري، وعلى حركة عناصر الإنتاج.

ج- تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي: إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينهما، وطلب للفرص المتاحة فيها.

د- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: تتمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك معناه مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح ولعل هذا يرجع إلى ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.

هـ- معدل النمو الاقتصادي: إن تحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة، ولاشك أن التدفق المتزايد للدول الأكثر تقدما يرجع لحد كبير إلى ارتفاع

معدلات النمو في هذه الدول، حيث توجد علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي للمجتمع، وكلما كان معدل النمو مرتفعاً فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع الأسواق الداخلية بها مما يمثل دافعاً أساسياً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه فإنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في محدد النمو الاقتصادي.

ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناء على محددات منها¹.

1-2 محدد العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند أخذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

2-2 سعر الفائدة يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

3-2 التسويق: يلعب التسويق دوراً هاماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على التمييز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

4-2 تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب المستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الفهم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 64-65

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي ومخاطره

رغم الايجابيات التي تجنيها كل من الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستثمر الأجنبي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض السلبيات والمخاطر والتي سنتعرض لها فيما يلي:

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشرة.

أولاً: الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يجدر بنا التنويه إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كرقم كمي في حد ذاته. قد لا يعني الكثير، ذلك أن الأكثر أهمية هو كيفية تخصيص هذه الاستثمارات في مشروعات أكثر إنتاجية تتمتع بمزايا نسبية، وفي ذلك يشير مؤيدو الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحقق العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة يمكن أن نحملها في النقاط التالية:

1- تساهم الاستثمارات الأجنبية في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية¹.

أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ج- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي للإنتاج الصناعي.

د- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

¹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص108.

2- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض المرافق اللازمة لها.

وهذا ما يطلق عليه بالارتباطات الأمامية والخلفية بين المشروعات الأجنبية والوطنية، والتي من شأنها أن تزيد من كثافة النشاطات الاقتصادية والتي بدورها توفر بعض المستلزمات والموارد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد في السابق¹.

3- لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية وخاصة التي تمر بمرحلة انتقال تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، هو اعتقادها بأن هذا النوع من الاستثمار قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة، مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر².

4- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية يعتبر أفضل بكثير من القروض الخارجية، لا سيما من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث يذر عائدا بدلا من زيادة أعباء وخدمة الدين، التي تمثل في الوقت الراهن

¹ محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سابق، ص34.

² بلعيد بلعوج، الآثار المترتبة على الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد03، جامعة محمد خيضر، باتنة، الجزائر، أكتوبر 2002، ص 215.

عبئاً ثقيلًا على ميزان المدفوعات، قيّدًا شديدًا على التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة حتى أصبح ينظر إليها حاليًا على أنها عامل ماحق لقدرات الدول النامية، بل هو سبب فقرها، ناهيك على أن تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى الخضوع لشروط المانح المجحفة، كما يحدث عند التعامل مع تفاقم أزمة الديون الخارجية في مطلع الثمانينات¹.

5- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية، وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلحقون بها.

6- قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر السبب في التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا لتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيًا بأسعار معقولة، كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة، والمحصلة النهائية هو أن هذه الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى رفاهية المجتمع، وهذا نظرًا لما توفره من مناصب شغل وزيادة في الإنتاج والمداخيل التي تساعد على زيادة الاستهلاك².

7- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية وطائفة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدول المضيفة، من أمثلة ذلك يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء... الخ.

8- يترتب عن الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قياسه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.

¹ زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تم بمرحلة انتقال، نظرة تعليمية للمكاسب والمخاطر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص 135.

² بلعيد بلعوج، مرجع سابق، ص 63.

9- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة من علاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في القيمة المضافة، ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد المضيف¹.

ثانيا: الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الواقع أن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة، سبب في حد ذاته بل ترد عليه عدة انتقادات منها²:

1- الآثار السلبية التي تتركها الشركات الأجنبية على البيئة في بعض القطاعات الصناعية وهذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية نتيجة للمعارضة الكبيرة التي واجهتها في بلدانها الأصلية، ومن بين النتائج الملاحظة على المستوى العالمي هو ارتفاع درجة الحرارة والتلوث الهوائي بسبب بعض الغازات ، ومن أهمها أكسيد الكربون، وهي نقطة محل اختلاف بين الدول النامية والمتطورة، كما أن هذه الشركات أحدثت مشاكل بيئية أخرى ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية و منها:

* الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة والغابات، وهذا بإقامة مشاريع جديدة، مدن، موانئ طرق و حفر مناجم...الخ، وهذا ما يؤدي سنويا إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة.

* زيادة معدل التلوث وفساد المياه والتربة، وبالتالي فإن كل ما يحصل عليه من هذه الأرض يعد مسموما وملوثا.

2- صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية التي تدر ربحا وفيرا وسريعا والتجارية والمصرفية وما إليها، وقد تتجه نحو إنتاج نوع

¹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 110.

² مرجع نفسه، ص 111.

معين من المنتجات الأولية يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال، مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أمامية للاقتصاد أجنبي أو اقتصادا ثنائيا، وحيث تهتم بالصناعة فإنها تنتج سلعا لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية، ولا تكون في متناول دخولها، وإنما تستهلكها طبقة الصفوة أو النخبة في هذه الدول، الأمر الذي لم يقتصر على استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، وإنما يمتد إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع تعززها الإعلانات التجارية التي تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

3- تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات متعددة الجنسيات في الدولة وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه السلع والعوامل والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية.

4- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كسادا أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة أو صغيرة الحجم².

المطلب الثاني: المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقا من الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص في المدخرات المحلية والاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة، إلا أن هناك مخاطر ومعوقات لهذا النوع من الاستثمار وبالأخص في الدول العربية، الأمر الذي يقلص من حجم هذا النوع من الاستثمارات، ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التعامل مع المخاطر وتكتسي هذه الأخيرة جانبان يتمثل الأول في احتمالية حدوث أمر ما لا يتلاءم مع رغبة المستثمر، أما الجانب الثاني فهو مقدار وحجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث، وللتقليل

¹ ماجد عطا الله، مرجع سابق، ص 111.

² مرجع نفسه، ص 112.

من النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبني عليه مبدأ إدارة المخاطر، وعليه فمن غير الممكن التحدث عن عوائد الاستثمار دون التحدث عن الخطر لأن قرارات الاستثمار تتضمن تبادل بين توفيقه المردودية والخطر، فدرجة المردودية تتمثل في الفرق بين المردودية المحققة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما زاد التباين زاد الخطر، وهناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل في:

1- المخاطر الاقتصادية¹:

1-1 **خطر حجم السوق في الدول المضيضة:** حيث لا يشجع السوق الصغيرة على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتاج المحلي الإجمالي.

1-2 **خطر التضخم:** يعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

1-3 **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب.

1-4 **الاستقرار السياسي:** يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، و تخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

1-5 **حجم الصادرات:** يعد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لان الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

¹ يوسف سعداوي، مرجع سابق، ص 183.

2- المخاطر التكنولوجية:

رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات، إلا أن لها العديد من المخاطر، حيث أصبح هناك ارتباط قوي بين استخدام الحاسوب ونظم المعلومات ومفهوم أمن أنظمة المعلومات، كما أن تبني تكنولوجيا جديدة في المنظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق يصاحبه في كثير من الأحيان مخاطر فشل التكنولوجيا الحديثة فتخسر المنظمة الكثير من مواردها، كما أن بعض أنواع التكنولوجيا وخاصة في مجال البرمجيات سريعة التقادم، وتكون مكلفة في بدايتها ويصعب على الشركات الرائدة استثمارا اقتصاديا نتيجة سرعة تقادمها التكنولوجي¹.

¹ يوسف سعداوي، مرجع سابق، ص 184.

خلاصة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، على المدى الطويل وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقر العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، بخصوص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون في أشكال مختلفة، وهذه الأشكال هي مرهونة من حيث تطبيق سياسات الدولة المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية.

كما يجب على الدول المضيفة العمل على تعظيم المزايا وتقليل المخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، لاعتباره من الأموال الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، حيث انه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا يمكن أن يؤثر سلبا، إن لم يحسن التعامل معه.

كما ركزنا على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، والتي هي في نظرنا مكملة بعضها لبعض، وأن كل نظرية قد تتناول جزءا من أجزاء أو جوانب هذا الاستثمار.



الفصل الثالث

دور السياسة المالية في جذب
الاستثمار الأجنبي المباشر في
الحدائق

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

تمهيد:

يعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتهيئة مناخها الاستثماري حتى تستطيع استقطاب أكبر قدر من التدفقات الاستثمارية خاصة وأن هذا الأمر أصبح ضرورة ملحة، حيث وضعت الجزائر عملت على تحسين سياستها المالية وهذا بإعداد منظومة قانونية خاصة بالاستثمار وتخصص مبالغ ضخمة للإنفاق الاستثماري، وكذا تجند جميع مواردها البشرية والمادية لأجل جذب المستثمر الأجنبي، وهذا بفضل تمتعها بموقع استراتيجي وإرادة سياسية لتحقيق التنمية الشاملة من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي كمصدر مهم للتمويل.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، وتهدف هذه القوانين بالأساس إلى تجميع وتوحيد ضمانات الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولاً: قانون الاستثمار رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.

يعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة وأساسية إلى الاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج وذلك بالنص على أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين في النظم العام وقواعد التأسيس¹. وقد جاء هذا القانون بامتياز يستفيد منه المستثمرين نذكر منها²:

- تحويل الأموال لـ 50 % من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها.

- الحماية الجمركية، المادة 9 والفقرة 1.

- التدعيم الاقتصادي للإنتاج.

بالمقابل لهذه فقد أزمّت المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني، ترقية العمال والإطارات الجزائرية المادة 12.

ثانياً: قانون الاستثمار، الصادر في 1966.

بعد فشل في تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر قانون جديد، ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مبدئين أساسيين هما³:

¹ قانون 63-267 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.

² محفوظ لعشي، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989، ص 91.

³ الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمار.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

- **المبدأ الأول:** إن الاستثمارات الخاصة لا تتجز بحرية في الجزائر ذلك بالتميز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

- **المبدأ الثاني:** منح الضمانات والامتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي، وتمثلت في المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية.

- تحويل الأموال والأرباح الصافية.

- ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر يكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحمولة للدولة.

- **مما سبق:** يتضح أن قانونا 1963 و 1966 لم يجلبا المستثمرين الأجانب لأنها كانا ينصان على إمكانية لتأميم، وكذا على أن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري وهذا ما يتنافى مع إرادة الأجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم ثقتهم فيها وخوفها من التحيز.

ثالثا: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض¹:

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية الجزائري فهو بمثابة تغير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحويل إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمعارف الأجنبية.

ومن التغيرات والتحويلات الجديدة الذي أخذها قانون النقد والقرض يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألقى شروط الأغلبية النسبية برأسمال، كما ألقى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط فقد أخذت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

¹ قانون رقم 90-10 المؤرخ ب 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر و الخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين.
- السماح بتحويل المداخل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

رابعاً: المرسوم التشريعي رقم 12/93:

هذا القانون كان موجها للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي الذي يقوم بأنشطة اقتصادية (إنتاج سلع أو خدمات) في المجالات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي آخر فيه فإنها تخضع لعدة أنظمة هي: النظام العام والأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، كما تضمن امتيازات خاصة تستفيد منها الاستثمارات التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني². كما نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة لترفيه الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل "شباك وحيد" يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار وإذا كان هذا المرسوم لا يتضمن تغييرات جوهرية في النظام القانوني للاستثمار الخاص فإنه يحاول توحيد النظام القانوني ليشمل الاستثمارات الأجنبية وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفت الجزائر بعد الإصلاحات التي تم الروع فيها عام 1988.

خامساً: قانون تطوير مناخ الاستثمار و آلياته 03/01³.

بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، ذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية، وجمركية بالإضافة إلى تبني أربعة مبادئ هامة هي:

- مبدأ حرية الاستثمار.

¹ المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 مؤرخ في 05-10-1993 التعلق بترقية الاستثمار.

² المادة 15 من نفس المرسوم.

³ أمر رقم 03/01 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

• رفع القيود الإدارية عليه.

• عدم الالتجاء إلى التأمين.

• حرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي.

وأهم ما يميز الاستثمار في الجزائر هو قيامه هياكل التالية:

1- المجلس الوطني للاستثمار: الذي يرأسه رئيس الحكومة وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

2- الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI): وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار المستحدث بموجب قانون الاستثمار الصادر 1993 وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

3- صندوق دعم الاستثمار: الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرقات.

سادسا: قانون الاستثمار 08/06¹:

صدر هذا الأمر في 15 جويلية 2006 يهدف إلى تعديل وتتميم أحكام الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار من خلال إدخال التعديلات التالية:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين المرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من مدة تحل من 72 ساعة إلى 30 يوما فقط وهذا من شأنه تخفيف من ثقل الإجراءات الإدارية التي تعاني منه المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة.

¹ الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

- لا تطبق المراجعات والإلغاءات التي تحدث في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إذ طلب المستثمر ذلك صراحة.
- إمكانية اللجوء إلى تحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

قامت الجزائر بالتوقيع على عدة اتفاقيات ومعاهدات مع عدة دول، من أجل ضمان وتأمين المستثمرين الأجانب من العديد من المخاطر المتوقعة والتي قد تعترضهم أثناء القيام باستثماراتهم، ويمكن تصنيف هذه الاتفاقيات حسب طبيعة الطرف المتعاقد معه إلى اتفاقيات ثنائية، اتفاقيات جهوية و اتفاقيات متعددة الأطراف.

أولاً: الاتفاقيات الثنائية:

أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية ابتداءً من مطلع التسعينيات، فقامت بتوفير الجو المناسب للانفتاح على الاقتصاد العالمي تزامناً مع سياستها الرامية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الضمانات التي تمنحها هذه الاتفاقيات للمستثمرين الأجانب، نذكر منها¹:

1-1- الضمانات المالية: وتتمثل في ضمان التمويل وحرية لكل الفوائد والأرباح غير الموزعة والصافية والعوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية وكذا التعويضات المترتبة عن نوع الملكية في آجال تتحدد حسب كل اتفاقية ثنائية بين الجزائر والبلد المتعاقد، بالإضافة إلى حق التعويض عن التأميم ونزع الملكية وما شابه ذلك، كما يجب أن يتم التعويض بصورة سريعة ومناسبة وفعلية ولا يجب أن يقل امتيازاً عن ما يستفيد به مستثمري الدولة المقيمة.

1-2- الضمانات القانونية والقضائية: تنص هذه الاتفاقيات الثنائية إلى عدم جواز اتخاذ إجراءات غير مبررة أو تمييزية يمكن أن تعرقل قانونياً أو فعلياً صيانة الاستثمارات والانتفاع

¹ خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس، المغرب مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2014، 2015، ص 174.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

بها أو تصنيفها، كما تنص على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي كضمان للمستثمر الأجنبي في حالة نشوب نزاع يتعلق بالاستثمار، بالإضافة إلى إمكانية الرجوع إلى المحاكم الوطنية التابعة للدولة المضيفة.

ثانيا: الاتفاقيات الجهوية.

وفي هذا الصدد قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين الأولى بينها وبين اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990 بهدف ترقية وضمان الاستثمارات، والثانية بينها وبين الدول العربية والتي تهدف إلى استثمار أموال الدول العربية بين الدول العربية بتاريخ 07-جويلية 1995.

1-2- الضمانات المالية: وتتمثل في حرية التحويل بدون آجال لرؤوس الأموال وعوائدها كما توفر الضمانات المالية حق التعويض عن الأضرار التي قد تصيب عملية الاستثمار ويمكن لهذا التعويض أن يكون نقدي أو عيني حسب الحالة.

2-2- الضمانات القانونية والقضائية: وتتمثل في التعويض عن التأميم وضمانات الاستثمار، كما يمكن ضمان تعويض (في حالة حدوث أضرار، من طرف هيئات دولية تجارية).

كما تنص الاتفاقية على حل النزاعات التي قد تنشأ بين الدولة المضيفة والمستثمر وذلك بعرضها على الهيئة القضائية لدول اتحاد المغرب العربي، أو محكمة الاستثمار العربية أو هيئات التوفيق والتحكيم الدولية المتخصصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار¹.

ثالثا: الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

انضمت الجزائر كذلك إلى الاتفاقية متعددة الأطراف، حيث صادقت على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنة 1995². والتي أنشأت تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء

¹ خرافي خديجة ، مرجع سابق، ص 178.

² الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995 الذي يتضمن الموافقة على الاتفاقية المنظمة لإحداث الوكالة لضمان الاستثمارات.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

والتعبير، وهي تهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمار للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

بالإضافة إلى هاتين الاتفاقيتين فإن الجزائر عضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وهي عبارة عن مؤسسة إقليمية عربية تهدف إلى توفير الضمانات للاستثمارات والائتمان للصادرات فيما بين الأخطاء العربية.

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006_2014).

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد، ويمكن التطرق في هذا المبحث إلى حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة في الجزائر إضافة إلى التوزيع القطاعي والجغرافي لهذه الاستثمارات.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر في الجزائر.

أولا: نمو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر للفترة (2006 - 2014).

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة

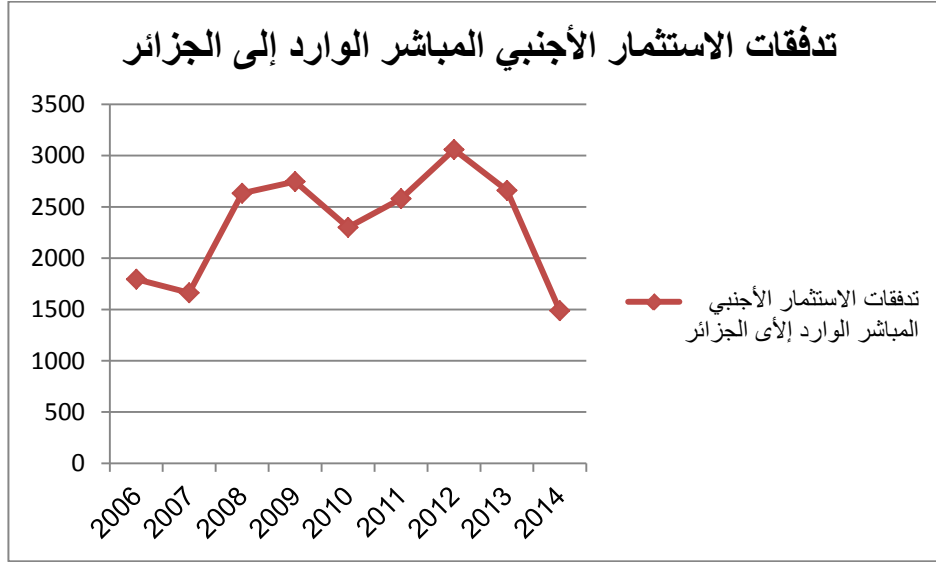
2006-2014(بالمليون دولار أمريكي).

التدفقات	السنوات
1795.4	2006
1661.8	2007
2632.1	2008
2746.2	2009
2300.2	2010
2580.0	2011
3052.3	2012
2661.1	2013
1488.0	2014

المصدر: www.andi.com

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

الشكل رقم (3-1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2006-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال هذا الجدول والشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنوات السابقة حيث بلغ 1795.4 مليون دولار و بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1661.8 مليون دولار سنة 2007 مسجلة انخفاضا قدره 133.6 مليون دولار مقارنة بسنة 2006 في حين سجلت التدفقات ارتفاعا سنوي 2008 و 2009 ما يقارب 2632.1 و 2746.2 وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2300.2 مليون دولار سنة 2010 مسجلة انخفاضا قدره 446 مليون دولار مقارنة بسنة 2009 ويرجع ذلك إلى تبعيات الأزمة المالية 2008 وكذلك الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية للمالية (2009-2010) خاصة القاعدة 51/49 بالمائة التي أثارت تحفظات الكثير من المستثمرين الأجانب، في حين سجلت التدفقات ارتفاعا سنوي 2001 و 2012 ما يقارب 2580.0 و 3058.3 مليون دولار ليعود الانخفاض إلى 2661.1 و 1488.0 سنتي 2013 و 2014.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

ثانيا: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة إلى الجزائر للفترة (2006 - 2014).

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر تذبذبا واضحا و عدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، و فيما يلي تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم (2-3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر للفترة

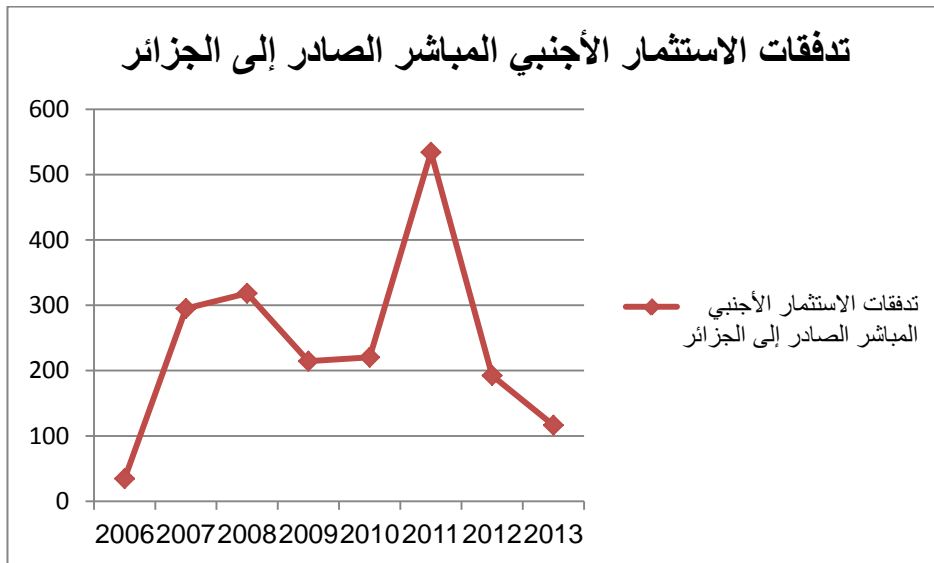
2006-2010 (بالمليون دولار أمريكي).

التدفقات	السنوات
34.6	2006
295.1	2007
318.4	2008
214.4	2009
220.4	2010
534.4	2011
192.5	2012
116.8	2013
.....	2014

المصدر: www.andi.com.

الشكل رقم (2-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر للفترة

(2006-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر ضعيفة جدا مغاريا إذا ما استثنينا موريتانيا وهذا راجع لضعف القدرات المالية للمستثمرين المحليين واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية فقط. حيث سجلت الجزائر سنة 2006 ارتفاع في حجم التدفقات مقارنة بالسنة 2005 بلغت 34.6 مليون دولار أما في سنة 2007 فبلغت 295.1 مليون دولار حيث تضاعفت بحوالي ثمانية مرات عن سنة 2006 وتستمر في الارتفاع لتسجل سنة 2008 حوالي 318.4 مليون دولار لتجع وتنخفض سنتي 2009 و 2010 لتسجل على التوالي 214.4 مليون دولار و220.4 مليون دولار متأثرة بالأزمة المالية العالمية لترجع وترتفع سنة 2011 مسجلة حوالي 534.12 مليون دولار وبالتالي نلاحظ أن الجزائر سنة 2011 أحسن نتيجة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة بحوالي 534.1 لتعود في سنة 2012 مسجلة حوالي 192.5 مليون دولار وفي سنة 2013 سجلت 116.8 مليون دولار لتعود الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما كانت عليه.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها الموضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

الجدول رقم (3-3) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر
الفترة 2006-2014. (بالمليون دينار جزائري)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار الجزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	244	3.07	53498	3.63	5144	3.59
البناء	1468	18.47	126371	8.85	21449	14.96
الصناعة	2124	26.72	755397	51.27	69772	48.68
الصحة	134	1.69	30489	2.07	3546	2.47
النقل	2572	32.35	174327	11.83	13710	9.57
السياحة	232	2.92	139180	9.45	12860	8.97
الخدمات	1176	14.79	194152	13.18	16849	11.76
مجموع	7950	100	1473414	100	143330	100

المصدر: www.andi.com.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على العديد من القطاعات، حيث يحتل قطاع الصناعة مكانة الصدارة من حيث مبلغ المشاريع المصرحة والتي تبلغ 755397 مليون دينار جزائري مع توفير 69772 منصب عمل من خلال 2124 مشروع، و هذا راجع إلى بناء العديد من المصانع المضخمة وتنمية الشراكة بين المؤسسات الجزائرية أما في القطاعات الأخرى فبقيت عند مستويات متواضعة، حيث بلغ قطاع النقل 174327 مليون دينار جزائري مع توفير 13710 منصب عمل من خلال 2572 مشروع، وقطاع الخدمات فقدر مبلغه 194152 مليون دينار جزائري مع توفير 16849 منصب عمل من خلال 1176 مشروع وبالنسبة لقطاع البناء فبلغ حوالي 126371 مليون دينار جزائري مع توفير 21449 منصب عمل من خلال 1468 مشروع، وقطاع السياحة فقدر مبلغه 139180 مليون دينار جزائري مع توفير 12860 منصب عمل من خلال 232 مشروع، وبالنسبة لقطاع الصحة فقدر مبلغه بـ 755397 مليون دينار جزائري مع توفير 3546

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

منصب عمل من خلال 134 مشروع، أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد بلغ حوالي 53498 مليون دينار جزائري مع توفير 5144 منصب شغل من خلال 244 مشروع، ويعود السبب في تأخر ولم يسجل هذا القطاع نتائج إيجابية إلا بعد تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب ما يوضحه:

الجدول رقم (3-4): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الفترة (2006-2014).

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار الجزائري	مناصب الشغل
أوربا	377	898192	76709
فيما بين الاتحاد الأوروبي	274	563346	39939
آسيا	68	119506	6801
أمريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
أفريقيا	1	2774	400
استراليا	1	89992	2086
متعددة الجنسيات	13	2471691	12
المجموع	676	5478729	167135

المصدر: www.andi.com.

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة 2002-2015، تصدر الدول العربية بأكثر غلاف مالي قدر بـ 1267592 مليون دينار جزائري مع توفير 37842 منصب شغل من خلال تبني 200 مشروع، تليها أوربا بغلاف مالي قدر بـ 898192 مليون دينار جزائري مع توفير 7670 منصب شغل من خلال تبني 377 مشروع، والاتحاد الأوروبي بغلاف مالي مقدّر بـ 563346 مليون دينار جزائري مع توفير 274 منصب شغل خلال تبني 274 مشروع، تليها آسيا بغلاف مالي مقدّر بـ 119506

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

مليون دينار جزائري مع توفير 8609 منصب شغل خلال 68 مشروع، تليها متعددة الجنسيات بغلاف مالي مقدر بـ 89992 مليون دينار جزائري مع توفير 2086 منصب شغل من خلال تبني 13 مشروع.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المستقلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي بلد، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى هي الأخرى لتحسن مناخها الاستثماري من خلال أدواتها المختلفة.

المطلب الأول: الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
أولاً: مفهوم حوافز الاستثمار:

هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها ويتم تحديدها وفقاً لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعرف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف.

ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها ... الخ)¹.

¹ طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبيل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد رقم 06، جامعة سعد دحلب، البلديّة، الجزائر، ص 4.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

ثانيا: الحوافز الضريبية للمستثمر الأجنبي في الجزائر.

استنادا إلى المادتين 09 و10 من الأمر 01-03 منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة.

وفيما يلي إنجاز لأهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين الخواص محلبيين أو أجانب، ويمكن ذكر أهم الحوافز الممنوحة للنظامين كالآتي¹:

1- أهم الحوافز التي يمنحها النظام العام:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي نمت في الإطار الاستثماري المعني.

¹ الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.com تاريخ الاطلاع 08/05/2016.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

2- أهم الحوافز التي يمنحها النظام الاستثنائي:

2-1- المزايا بعنوان الإنجاز:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها (21 %) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من طرف الوكالة فيما يخص الأشخاص المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثنات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة في السوق المحلية.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة المستثنات من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2-2- المزايا بعنوان الاستغلال:

بعد معاينة انطلاق الاستغلال من طرف مصالح الضرائب بناء على طلب المستثمر يستفيد مشروع الاستثمار من:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء ومن الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

2-3- الاستثمارات التي تمثل مصلحة خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

2-3-1- المزايا بعنوان الإنجاز ولمدة أقصاها خمس (5) سنوات:

- الإعفاء أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخططة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

- الإعفاء من حقوق التسجيل الخاص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

2-3-2- المزايا بعنوان الاستغلال لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ

معاينة المشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

المطلب الثاني: الإنفاق العام و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: تقسيم النفقات العامة في الجزائر.

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائري قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز¹، وهذا ما

نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (21/90).

1-1- نفقات التسيير:

وتسمى أيضا اعتمادات أو ميزانية التسيير وهي النفقات التي تخصص للنشاط العادي أو

الطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة وتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة

عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي مهمتها تتضمن

¹ عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 46.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قسمت المادة 24 من القانون (17/84)، والمتعلق بقوانين المالية فإن نفقات التسيير تقسم إلى أربعة أبوا هي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسوبة من الإيرادات.

يشمل هذا الباب مختلف الأعباء الممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي وكذا مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات ويجزأ هذا الباب إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك.

القسم الثاني: الدين الداخلي.

القسم الثالث: الديون الخارجية.

القسم الرابع: الضمانات.

القسم الخامس: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية.

تمثل الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ، و باعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها الاسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية مشتركة¹.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح و وسائل التسيير المتعلقة بالمواطنين والمعدات وتضم (أجور المستخدمين، المنح و المعاشات النفقات الاجتماعية، تسيير المصالح الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة).

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 54.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

الباب الرابع: التدخلات العمومية.

- تتعلق بنفقات التحويل و يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:¹.
- التدخلات العمومية أو الإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.
- الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.
- النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.
- النشاط الاقتصادي والتشجيعات كإعانات الاقتصادية والمكافآت وإسهامات اقتصادية.
- الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن).
- النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

1-2- نفقات التجهيز:

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي ANB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات وفق للمخطط الإجمالي السنوي ويتم تمويلها من قبل الخزينة العمومية للدولة. و حسب المادة 35 من القانون 84-47 والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاث أبواب و هي²:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الهيئات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأس مال.

¹ علي زغودة، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 34.

² عمر يحيياوي، مرجع سابق، ص 48.

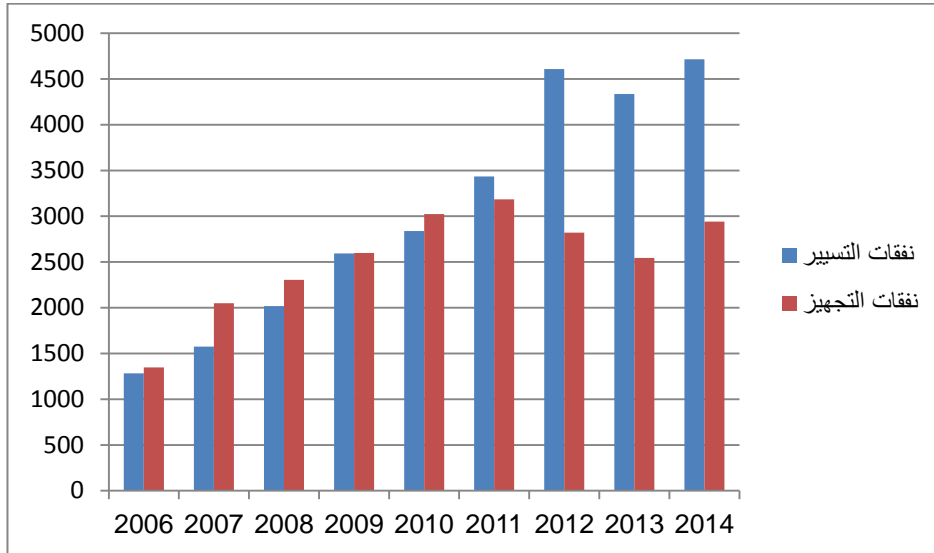
الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

الجدول (3-5) تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2006-2014).

السنوات	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التجهيز %	مجموع النفقات	نسبة تطور إجمالي النفقات %
2006	1283.4	6.95	1347.9		2631.3	34.93
2007	1574.9	22.71	2048.8	51.99	3631.3	37.71
2008	2017.9	28.12	2304.8	12.49	4322.7	19.28
2009	2593.7	28.53	2597.7	12.70	5191.4	20.09
2010	2837.9	9.41	3022.8	16.36	5860.7	12.89
2011	3434.3	21.01	3184.1	5.33	6618.4	12.92
2012	4608.2	34.18	2820.4	- 11.42	7428.6	12.24
2013	4335.6	- 5.91	2544.2	-9.79	6879.8	- 7.38
2014	4714.4	8.73	2941.7	15.62	7656.1	11.28

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (3-3): تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (2006-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول السابق.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

يتضح من الشكل السابق أن مجموع النفقات (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) تميزت بالارتفاع المستمر خلال الفترة المدروسة وذلك كما يلي:

خلال الفترة (2006-2010): شهدت سنة 2006 تحولا ملحوظا حيث أن نفقات التجهيز أصبحت تتزايد بمعدلات أكبر من نفقات التسيير وذلك إلى غاية 2010، ففي سنة 2006 بلغت نفقات التجهيز 1347.9 مليار دج لتصل سنة 2010 ما يقارب 3022.8 مليار دج، في حين أن نفقات التسيير فقد ارتفعت من 1283.4 مليار دج سنة 2006 لتصل سنة 2010 مبلغ 2837.9 مليار دج.

خلال الفترة (2011-2014): في سنة 2011 تعود نفقات التسيير في التزايد بمعدلات أكبر من نفقات التجهيز وذلك إلى غاية 2014، حيث بلغت نفقات التسيير مبلغ 3434.3 مليار دج سنة 2011، لتصل 4714.4 سنة 2014، أما نفقات التجهيز فقد ارتفعت من 3184.1 مليار دج لتبلغ سنة 2014 2841.7 مليار دج.

وهذا ما يفسر اهتمام الجزائر بالاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة حيث رصدت الجزائر مبالغ ضخمة للتجهيز والتسيير وتطوير البنية التحتية للمساهمة في جذب الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب له وتشجعه على الإقبال.

الفصل الثالث تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي الجزائر

خلاصة:

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر منذ دخولها اقتصاد السوق، قصد تحسين مناخ الاستثمار والتي نالت إلى حد ما رضا واستحسان الهيئات العالمية المراقبة لمسار الإصلاحات الاقتصادية خاصة ما تعلق بالنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، إلا أن هذا المناخ لازال يوصف بأنه غير مؤهل تأهيلا كافيا، ليس فقط لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، بل حتى للقطاع الخاص المحلي، كما أن التطورات التي عرفتتها السياسة المالية في الجزائر، كان لها أثر واضح على مناخ الاستثمار، فقانون الاستثمار 12/93 والأمر 03/01 قد حمل من الامتيازات الضريبية ما لم تحمله الكثير من القوانين بالدول النامية، فمع مطلع الألفية الجديدة شهد الاستثمار الأجنبي بالجزائر قفزة نوعية وكمية فخلال السنوات القليلة الماضية ارتفع عدد استثمارات الأجنبية ارتفاعا ملحوظ، غير أنه غير كافي من أجل تنمية الاقتصاد الوطني فاتجاه المستثمرين الأجانب إلى القطاع الطاقة قد حد من رغبة المستثمر الأجنبي من أجل الاستثمار في قطاعات أخرى وهذا دفع من الجزائر على المزيد من المحاولات بجبهه واستقطابه بجميع أدوات السياسة المالية.



خاتمة عامة

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لا يختلف اثنان على الدور الهام الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية في الوقت الراهن باتت من المسلمات، ذلك أن الوضع المتردي ولانحطاط الذي وصلت إليه أغلب الدول النامية، لا يمكن تجاوزه إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ما دمت هذه الدول لا تملك بديلا عن ذلك ورغم تكاليفه واثاره السلبية التي تفرزها تلك الإستثمارات الأجنبية ، لذا وجب على الدولة المضيئة أن تتعامل مع هذا الإستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة وفق ما ترده أن تحدث من آثار ايجابية .

وعلى وجه الخصوص الجزائر حيث يعتبر منفذ جيد للخروج من قوقعة التخلف ومشاكل المديونية وكذا من أجل تحقيق النمو وتطور وعليه فقد عملت الجزائر بشتى الطرق من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية ولعل السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا المناخ.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى إتخاذ تدابير وكذا رسم خطط مستقبلية للحد من الإعتقاد على قطاع المحروقات والاتجاه نحو تنمية مستدامة باستغلال قطاعات أخرى تكون ذات قيمة للاقتصاد الوطني، وعليه فقد عملت الجزائر بشتى الطرق من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية بدأ من فترة التسعينات من القرن الماضي بإصدار قوانين ومراسيم تشريعية تهيأ لأرضية استثمارية جيدة للمستثمرين بتقديم مجموعة من التحفيزات الضريبية وكذا التخفيضات والإعفاءات، ضيف إلى ذلك إعداد سياسة إنفاقية جيدة خاصة المتعلقة بالبنى التحتية، هذا مع تأطير مجموع هذه الإجراءات من قبل مؤسسات متخصصة في الإستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

اختبار الفرضيات:

- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الإقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة معالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد، من تقلبات دورية وأزمات مالية وغيرها وعليه نؤكد على صحة الفرضية الأولى.

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو وتطور وهذا إذا تم ترشيد وفق ما تريده الدولة المضيفة من نتائج ايجابية وعليه نؤكد على صحة الفرضية الثانية.

- يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال منح الحوافز الضريبية وتهيئة البنية التحتية، فبإعداد سياسة مالية رشيدة في النفقات وكذا الحوافز الضريبية سيحد من عجز الموازنة والذي يعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، وعليه نؤكد على صحة الفرضية الثالثة.

النتائج:

1- إن الاستثمار الأجنبي خاصة المباشرة منه أداة أهم لتمويل المشاريع الوطنية التي تلعب دور كبير في التنمية الإقتصادية.

2- رغم التحفيزات و ضمانات الممنوحة في مجال الإستثمار إلا أن هناك بعض المشاكل ما زالت عالقة نتيجة التناقضات التي أفرزتها مختلف القوانين المتعلقة بالإستثمار.

3- يتيح الإستثمارات الأجنبية نقل التكنولوجيا وكذا طرق عمل وتسير وإدارة جديدة وفعالة.

4- دخول الشركات الأجنبية يشجع المنافسة المحلية ويرفع من الإنتاجية ويخفض من أسعار السلع والخدمات.

5- أن السياسة المالية تعمل على خلق جو مناسب للمستثمر الأجنبي من خلال ترشيد

الإنفاق العام بتهيئة البني التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا بإستخدام أداة الضريبية يمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي لما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.

الاقتراحات:

- 1- استهداف الإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات مثل القطاع السياحي والزراعي وقطاع الصحة وكذا الإستثمار في المناطق الصحراوي خاصة في مجال الطاقات المتجددة كطاقة الشمسية.
- 2- عصرنة إطار الإستثمار بتفعيل القوانين والأنظمة المشجعة للإستثمارات الأجنبية والعمل على تحديثه لتتماشى مع متطلبات المناخ الإستثماري العالمي والعمل على منافسة الدول في جانب تطوير القوانين المشجعة للإستثمار.
- 3- على الدولة أن تعمل على ترشيد نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الإنفاق العام ويعيد الإعتبار لمصداقية الحافز الضريبي، وتكيفه مع سياسة جذب الإستثمار الأجنبي .



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. باتر محمد علي ورودم، مخاطر العولة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
2. بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
3. جهاد سعيد حساونة، علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
4. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
5. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2000.
6. حسين عمر: الاستثمار و العولمة، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000.
7. حمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، ط1، دار المسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000.
8. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامة، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
9. سعدي يحيى: الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
10. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
11. السيد عبد المولي، المالية العامة دراسة للاقتصاد العام، ط1، دار الفكر العربي، مصر 1978.
12. طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار هناء للنشر والتوزيع، عمان.
13. طاهر مرسي عطية: إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

14. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية مصر، 2001.
15. عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
16. عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
17. عبد الكريم كاكي: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة جنس العصرية، لبنان، 2013.
18. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية: شركائها- تداعياتها- الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
19. عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، دار النيل العربية مصر، 2003.
20. علي زغودة، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
21. عمر يحيياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
22. فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2000.
23. فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، ط1، دار النهضة العربية بيروت 1981.
24. كمال حشيش، أحوال المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984.
25. لعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع الجزائر، 2004.
26. ماجد أحمد عطا الله: إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2001.

27. مجيد عبد العبيدي، اقتصادي المالية العامة، ط1، بدون دار النشر، بدون البلد 2011.
28. محفوظ لعشي، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989.
29. محمد الصغير بعلي، و يسرى أبو العلاء المالية العامة، دار العلوم، عنابة.
30. محمد سليمان سلامة، الإدارة المالية العامة، ط1، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن 2010.
31. نشأت عبد العال: الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر، 2012.
32. نوزاد عبد الرحمن الهيني، منجد عبد اللطيف الخشابي، اقتصاديات المالية العامة، ط1 دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
33. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة، جزء 2، الموازنة العامة السياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1980.
34. هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.
35. هيثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ط1 دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015.

المذكرات :

1. خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس، المغرب مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2014، 2015.
2. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حمالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006.
3. دريد كامل آل شيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة العربية، دار البارودي العلمية.

4. للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

المجلات :

1. بلعيد بلعوج: الآثار المترتبة على الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد03، جامعة محمد خيضر، باتنة، الجزائر، أكتوبر 2002.

2. بوكبوس سعدون: أهمية التسويق الدولي في النشاط التسويقي للمؤسسة، مجلة جديد الاقتصاد، ملحقة دالي ابراهيم للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد01، ديسمبر 2006.

3. زيدان محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تم بمرحلة انتقال، نظرة تعليمية للمكاسب والمخاطر، مجلة شمال إفريقيا، العدد06، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2004.

4. طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبيل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد06، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

5. يوسف سعادوي: تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة إقتصادية وإدارية العدد 3، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2008.

المواقع الإلكترونية :

1.الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.com تاريخ الاطلاع 08/05/2016.

الأوامر والقوانين :

1. أمر رقم 03/01 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.
2. الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار.
3. الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمار.
4. الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995 الذي يتضمن الموافقة على الاتفاقية المنظمة لإحداث الوكالة لضمان الاستثمارات.

5. قانون 63-267 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.
6. قانون رقم 90-10 المؤرخ بـ 14 أفريل 1990 تتعلق بالنقد و القرض.
7. المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 مؤرخ في 05-10-1993 يتعلق بترقية الاستثمار.
8. المادة 15 من نفس المرسوم.
- المراجع باللغة الفرنسية :**

1. Chaunaisfrançois : la mondialisation du capital , éditionSyros, collection alternatives économiques, paris, 1994.

Abstract:

Aims subject of the study to find out the role of fiscal policy in order to attract foreign investments ,as well as ways to activate of in Algeria ,during the period from 2006 2014, this is the consideration of the Importance of such investments for the Algeria and countries of the world, which has become an important element in the development plans of the countries where considered foreign investment, expertise and recent technologies, Algeria to use fiscal policy appropriately, both disbursement and tax may help to attract foreign investment by issuing laws and incentives and facilities as well as the granting of different guarantees.

Keywords :fiscal policy, foreign investment, tax incentives.

الملخص:

يهدف موضوع الدراسة الى التعرف بالدور الذي تلعبه السياسة المالية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وكذا السبل الكفيلة لتفعيله في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2006-2014 هذا بنظر لأهمية مثل هذه الاستثمارات للجزائر ودول العالم، ولتي أصبحت عنصر مهم في الخطط التنموية للدول حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر أداة لتمويل ومصدرا لجلب الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، فالجزائر باستخدامها السياسة المالية بشكل مناسب بشقيها الإنفاقي والضريبي قد تساعدها على جذب الاستثمارات الأجنبية بإصدارها لقوانين وتحفيزات ضريبية وتسهيلات وكذا منح ضمانات مختلفة .

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوافز الضريبية .

Abstract:

Aims subject of the study to find out the role of fiscal policy in order to attract foreign investments,as well as ways to activate of in Algeria ,during the period from 2006/2014 , this is the consideration of the Importance of such investments for the Algeria and countries of the world, which has become an important element in the development plans of the countries where considered foreign investment, expertise and recent technologies, Algeria to use fiscal policy appropriately, both disbursement and tax may help to attract foreign investment by issuing laws and incentives and facilities as well as the granting of different guarantees.

Keywords :fiscal policy, foreign investment, tax incentives.